

بناء القدرات من أجل إدماج الإعاقة في برامج مكافحة العنف الجنساني في الأوضاع الإنسانية

الأداة ٩: توجيهات لمقدمي خدمات مكافحة العنف الجنساني: عملية الموافقة المستنيرة للناجين البالغين ذوي الإعاقة

الغرض من هذه الأداة

تنص اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) على أنه يحق للأشخاص ذوي الإعاقة اتخاذ قراراتهم الخاصة كغيرهم، وأنه يجب اتخاذ تدابير مناسبة لدعمهم في ممارسة أهليتهم القانونية. ولا يمكن أن يفقد الأفراد أهليتهم القانونية لاتخاذ القرارات لمجرد أنهم يعانون من إعاقة ما^١، وعندما لا يتمتع أحد الأشخاص بالأهلية لاتخاذ قراراته الخاصة ويتحدث شخص آخر بالنيابة عنه، عندئذ يتعين علينا اتخاذ بعض التدابير لضمان أن القرارات تتخذ على نحو يعكس حقوق هذا الشخص ورغباته وتفضيلاته، وأنها مصممة وملائمة لظروف الشخص، وأنه يتم مراجعتها بشكل منتظم لضمان تحسين جميع الفرص المتعلقة بممارسة الأهلية^٢. وكما جاء في الأداة ١ (توجيهات لأخصائي حالات العنف الجنساني: تطبيق المبادئ التوجيهية لدى العمل مع الناجين من ذوي الإعاقة)، فإن العنصر الهام للنهج الذي يركز على الناجين يتمثل في اتخاذ الناجين للقرارات بشأن رعايتهم وعلاجهم، واحترام مثل هذه القرارات واتباعها من جانب مقدمي الخدمات.

علمًا بأن الغرض من هذه الوثيقة هو دعم مقدمي الرعاية في استعراض عمليات الموافقة المستنيرة مع الناجين البالغين من ذوي الإعاقة.

فهم الموافقة المستنيرة

تُعرّف الموافقة المستنيرة بأنها "الموافقة الطوعية من جانب الفرد الذي يتمتع بالأهلية القانونية للموافقة". ولتقديم "موافقة مستنيرة"، يجب أن يتمتع الفرد بالأهلية والنضج لمعرفة الخدمات التي يتم تقديمها واستيعابها، وأن يكون قادرًا من الناحية القانونية على إبداء الموافقة بشأنها. ويستند تحديد من الذي يتمتع بالقدرة "من الناحية القانونية" لإبداء الموافقة فيما يتعلق بأنواع معينة من الخدمات إلى السياق الذي تعمل فيه — ومع ذلك، فإن الأطفال دون سن ١٥ عادةً ما يكونون غير قادرين قانونيًا على إبداء الموافقة من تلقاء أنفسهم.

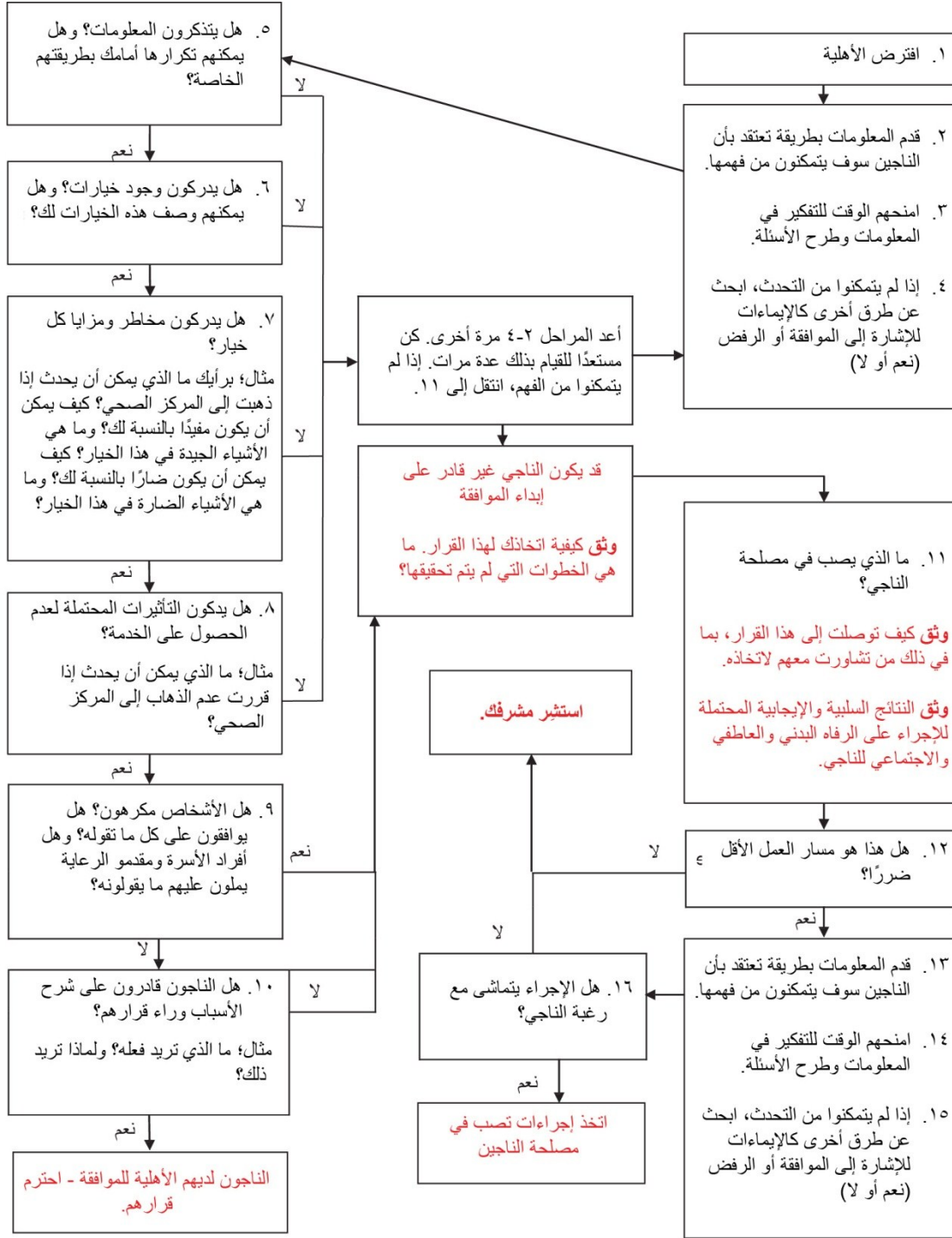
تتألف الموافقة المستنيرة من ثلاثة عناصر رئيسية هي:

١. تقديم جميع المعلومات والخيارات الممكنة إلى الناجين بطريقة يمكنهم استيعابها؛
٢. تحديد ما إذا كان بإمكانهم استيعاب هذه المعلومات و/أو القرارات الخاصة بهم (يُشار إلى ذلك أيضًا بـ "أهلية الموافقة")؛ و
٣. التأكد من أن قرارات الناجين طوعية وغير مملاة عليهم من الآخرين (كأفراد الأسرة أو مقدمي الرعاية أو حتى مقدمي الخدمات).

تحديد أهلية الموافقة لدى الناجين من ذوي الإعاقة٣

يمكن أن يساعدك المخطط أدناه في استعراض عملية الموافقة المستنيرة مع الناجين من ذوي الإعاقة، من خلال مساعدتك في تحديد أهليتهم للموافقة، ومتى يكون من مصلحة الناجي الحصول على موافقة من أحد أفراد أسرته أو مقدم الرعاية له أو اتخاذ إجراء بالنيابة عنه. مع العلم بتوافر بعض النصائح التي تتناول التوجيهات الواردة في المخطط بالتفصيل.

المخطط الانسيابي الخاص بأهلية الموافقة والمصلحة



١. لدى إجراء عملية الموافقة المستنيرة، من المهم بالنسبة لمقدمي الرعاية تذكر ما يلي:

- افتراض الأهلية للموافقة. يتمتع جميع البالغين بالأهلية لاتخاذ قراراتهم الخاصة ما لم يتضح غير ذلك. وينطبق هذا الأمر على الأشخاص الذين يعانون من جميع أنواع العاهات، بما في ذلك العاهات الذهنية. وعلى الرغم من أن أفراد الأسرة ومقدمي الرعاية يلعبون دوراً جوهرياً في حياة الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة ويعتبرون مورداً قيماً لتيسير عمليتي الاستيعاب والتواصل، غير أنهم لا يتمتعون بالضرورة بالسلطة القانونية لاتخاذ قرارات نيابة عن البالغين من ذوي الإعاقة؛
- تشير أهلية الموافقة إلى القدرة على اتخاذ قرار معين في وقت معين. ولا يمكن أن تتغير الأهلية بمرور الوقت فحسب، وإنما بحسب طبيعة القرار ومدى تعقيده أيضاً. مثال؛ تعاني ريماء من إعاقة ذهنية، وبالرغم من أنها تتمتع بالأهلية لاستيعاب العلاج الوقائي بعد التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية، كونها تعي مفهوم تناول الدواء للشفاء، كما سبق لها تناول الأدوية للوقاية من أمراض أخرى. فإنها قد تواجه صعوبة بالغة في استيعاب مفهوم المساعدة القانونية، ومن ثم فهي لا تتمتع بالأهلية للموافقة على الإحالة إلى المساعدة القانونية. جدير بالذكر أن الموافقة عملية دائمة وليست نشاطاً لمرة واحدة. كما ينبغي ألا نفترض مطلقاً بأن موافقة أحد الناجين على خدمة ما هي موافقة على جميع الخدمات.
- تستند أهلية الموافقة إلى الاستيعاب، ويُمكن أن يتفاوت الاستيعاب حسب طريقة إيصالنا للمعلومات. مثال؛ قد ترفض ريماء أو تقبل مبدئياً الإحالة إلى أحد أنشطة التمكين الاقتصادي. ولكن هل نقلنا المعلومات بطريقة يمكنها استيعابها ومن ثم استخدامها في اتخاذ قرارها؟ فلو أننا قمنا بمناقشة أهدافها، ووصف الأنشطة لها، واستكشاف ماهية الأنشطة التي تحبها والتي لا تحبها، وتشجيعها على زيارة الفصل الدراسي دون أي التزام بالمشاركة، عندئذٍ ستتمكن ريماء من استيعاب النشاط والنتائج الإيجابية والسلبية بالنسبة إليها على نحو أفضل، بما يمكنها من اتخاذ قرار أكثر استنارة ويعزز أهليتها للموافقة. لذا قد يكون من المفيد، في بعض الظروف، طلب موافقات على خطوات صغيرة في العمليات الطويلة، بحيث يتمكن الناجون من السيطرة على كل جزء من العملية بصورة تامة ويمكنوا من إيقافها في أي وقت.

٢. إذا قررت بأن أحد الناجين لا يتمتع بأهلية الموافقة، ينبغي التشاور مع أحد المشرفين لتحديد الطريقة الفضلى للمتابعة، مع توخي مبدأ المصلحة.

- عملية الموافقة المستنيرة الأولية: الموافقة على تلقي الخدمات التي تقدمها منظمك. عند العمل مع أحد الناجين ممن لا تتأكد من أهليتهم للموافقة، قد يكون من الضروري أن تتضمن عملية الموافقة المستنيرة الأولية شخصاً موثقاً آخر يمكنه المساعدة في تيسير التواصل والاستيعاب فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها. وبالقدر الممكن، ينبغي اتخاذ القرار بشأن الشخص الذي يتم إشراكه بالتعاون مع الناجي. وإذا لم يكن الناجي مصحوباً، استشر مشرفك للوقوف على كيفية المتابعة مستخدماً مبدأ المصلحة. مثال؛ قد ترى بأنه من مصلحة الناجي اللجوء إلى مقدم الرعاية والحصول على موافقته بالنيابة عنه. غير أنه ينبغي عدم اتخاذ مثل هذا القرار بواسطة أحد الموظفين من تلقاء نفسه فحسب. ومثل هذا القرار ينبغي أن يتخذ دائماً عن طريق تحليل وضع الناجي من حيث السلامة. تذكر أيضاً بأن حصولك على موافقة مقدم الرعاية على الخدمات التي تقدمها منظمك لا يعني بأنك قد حصلت على موافقة الناجي أو مقدم الرعاية على أي تدخلات أخرى.
- الموافقة على الإحالات والخدمات الأخرى. في حالة إشراك مقدمي الرعاية أو غيرهم من الأشخاص، ينبغي أن تستمر في استخدام مبدأ المصلحة لضمان إبقاء التركيز على رغبات واحتياجات الناجي

وشعوره بالأمان. تأكد من ملاحظة تفاعلات الناجي مع مقدم الرعاية. ولدى شعورك بأن الدينامية والعلاقة القوية بين مقدمي الرعاية والناجين تؤثر على حق الناجين في المشاركة في اتخاذ القرار و/أو كانت القرارات لا تتواءم مع طموحات ورغبات الناجين، استشر مشرفك لتحديد كيفية المتابعة. تذكر بأن مصلحة أفراد الأسرة ومقدمي الرعاية قد لا تكون مرتبطة بمصلحة الفرد. مثال؛ في حالة ربما، إحدى الناجيات من العنف الجنساني من ذوات الإعاقة، ربما يرغب أبواها في توكي الخيارات القضائية. وفي حال لم تكن ربما تتمتع بأهلية الموافقة على هذه الإحالة، عندئذ ينبغي على أخصائيي الحالة سؤال أنفسهم "هل تصب هذه الإحالة في مصلحة ربما؟" لكونها لا تستوعب العملية القانونية، فمن غير المرجح أن تعزز شفاءها وتعافيتها، بل قد تعرضها لمزيد من الضرر العاطفي، لأنه سيتعين عليها سرد تجاربها على الآخرين مرارًا وتكرارًا. قد لا تصب هذه الإحالة في مصلحتها، إلا أنها شيء يود الأبوان فعله لأسبابهم الخاصة. ويمكن أن يساعد اكتشاف الأسباب وراء رغبة الأبوين في طلب المساعدة القانونية وما إذا كان ذلك يصب في مصلحة ربما، أوبوها على إدراك أن هذا الإجراء لا يعكس احتياجاتها واهتماماتها بشكل أفضل. وفي حال رفض الأبوان إعادة النظر، ينبغي عليك لفت نظر مشرفك إلى هذه الحالة بحيث تتسنى مناقشة خيارات التدخل لصالح الناجي.

٣. عند إشراك الآخرين في عملية الموافقة المستنيرة واتخاذ القرار، تذكر الآتي:

- حتى الأشخاص الذين تعوزهم أهلية الموافقة يحق لهم الحصول على المعلومات ويمكنهم أن يؤدوا دورًا في عملية اتخاذ القرار، لذا شارك المعلومات معهم، واستمع إلى أفكارهم وآرائهم، وبين لهم كيف ولم تم اتخاذ القرار. كما يساعد هذا التدخل أيضًا في رصد التغييرات في أهلية الموافقة بمرور الوقت واختلاف أنواع القرارات المتخذة.
- احرص دائمًا على طلب الموافقة مستنيرة من الناجين. وفي حال كنت ترى عدم قدرة الناجي على تقديم "الموافقة القانونية"، فإنه يتعين عليك الحصول على الموافقة المستنيرة، التي يعبر عنها الناجي بالرغبة في المشاركة في الخدمات أو الأنشطة المقترحة. استخدم الصور أو الإشارات اليدوية أو الرموز للسؤال عما إذا كان شخص ما يرغب في المشاركة في أحد الأنشطة أو في الوصول إلى إحدى الخدمات. انتبه أيضًا إلى علامات الاحتياج أو الغضب أو الحزن التي قد تشير إلى عدم شعور الفرد بالسعادة إزاء مناقشة أحد الأمور أو ممارسة أحد الأنشطة.

الحواشي:

١. دليل البرلمانين حول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. <http://www.un.org/disabilities/default.asp?id=212>
٢. المادة ١٢ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المتعلقة بالاعتراف المتساوي أمام القانون.
٣. مقتبس من: الموافقة والأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية: المبادئ الأساسية. <http://www.intellectualdisability.info/how-to./consent-and-people-with-intellectual-disabilities-the-basics>
٤. يُشار إلى ذلك في بعض الأحيان باسم "الاتخاذ البديل للقرار" — وذلك عندما يتمتع الوصي أو مقدم الرعاية بسلطة ممنوحة من المحكمة لاتخاذ القرارات نيابة عن الفرد، دون الحاجة إلى إثبات أن هذه القرارات تصب في مصلحة الفرد أو تم اتخاذها وفقًا لرغبته/ رغبتها. وحتى عندما يتمتع أحد الأفراد بالسلطة القانونية، فإن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تطالب بتطبيق ضمانات للحماية ضد إساءة استخدام هذه الآليات. <http://www.surreyplace.on.ca/Documents/Informed%20Consent%20in%20Adults%20with%20DD.pdf>
٥. طلب الموافقة: العمل مع الأشخاص الذين يعانون صعوبات في التعلم. <http://www.dhsspsni.gov.uk/consent-guidepart4.pdf>
٦. الموافقة والأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية: المبادئ الأساسية. <http://www.intellectualdisability.info/how-to./consent-and-people-with-intellectual-disabilities-the-basics>

لتنزيل مجموعة الأدوات الكاملة للممارسين في برامج مكافحة العنف الجنساني، وتقرير "أرى أن ذلك ممكنًا": بناء القدرات من أجل إدماج الإعاقة في برامج مكافحة العنف الجنساني في الأوضاع الإنسانية وقصص التغيير، يُرجى زيارة http://wrc.ms/disability_GBV